مجلة المالية و الأسواق
ISSN : 2392- 5124
eISSN : 2602-5191

المجلد 07 / العدد: 01 (2020)،
ص : 169-189

محطة القالة السياحية كنموذج للمشروعات التنافسية العالمية

Kala Tourist Station As A Model For Global Compétitive Projects

دغمان زوبير [1]*

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس (الجزائر) : zoff_golf41@hotmail.com

تاريخ الاستلام: تاريخ القبول: تاريخ النشر:

2019-12-25 2020-03-20 2020-03-30

الملخص:

أصبحت السياحة في كثير من دول العالم تمثل مصدراً هاماً للدخل القومي ورافداً من روافد تشغيل القوى العاملة المحلية نظراً لترامي واتساع مساحة الشريط الساحلي الجزائري وتعدد المصادر والموارد السياحية من جهة ومن جهة أخرى وجود أطراف عديدة ذات علاقة بالتنمية والتطوير السياحي مما يكسب السياحة الوطنية في الجزائر بعداً إضافياً في تنمية المصادر السياحية الداخلية و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للبلد ما جعل الباحث يقترح مشروع المحطة السياحية الاستثمارية بالقالة من أجل توجيه أنظار صناع القرار السياحي والبيئي إلى أهمية منطقة القالة في السياحة البيئية ولأنه من شأن هذه المشاريع السياحية أن تلبي النقص الحاصل في المجال السياحي بالمنطقة والعمل على التخطيط لها.

الكلمات المفتاحية: السياحة - الدخل القومي - النمو - محطة القالة

Abstract :

In many countries of the world tourism became an important source of national income and source of local employment due to the expansion of the Algerian coastal strip on one hand the multiplicity of resources and tourism resources and from the other hand there are many parties related to development and tourism development which earns to the Algerian National Tourism an additional dimension in resource development of internal resources and contribution to country's gross domestic product "GDP" which makes the researcher suggests a project "tourism investment station" In El-kala for directing the orientation of tourism.

Key words : Tourism - National income - Growth - station" In El-kala" .

* الباحث المرسل: دغمان زوبير الايميل: zoff_golf41@hotmail.com

المقدمة:

رغم كل الخطوات الحديثة التي قامت بها الجزائر على هذا الصعيد التنموي السياحي لم يصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها و هذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي كوسيلة في عملية التنمية و إهمال صناع القرار لمدلول المعادل الاجتماعي و التراكيب الذهنية إلا أن ما تحقق في السنوات الأخيرة لم يرتقي إلى مستوى الطموحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي علق عليها أفراد المجتمع آمالهم حيث الحاجة تبدو ملحة اليوم من أجل تطوير مشاريع التنمية وإقامة منطقة سياحية بمعايير دولية على شكل محطة سياحية بمنطقة القالة لولاية الطارف نظرا لما تزخر به هذه الجهة من موارد طبيعية وكمناطق أثرية و مائية و جبلية وعليه زاد الوعي بأهمية السياحة كأحد الأنشطة الداعمة للتنمية الإقتصادية، ويرجع هذا الإهتمام إلى تغيير هيكل الطلب الكلي وظهور الأهمية النسبية لإقتصاديات الخدمات في هذا الهيكل إذ مع زيادة الدخول الحقيقية وزيادة وقت الفراغ أصبح هناك طلب متزايد على وسائل الترفيه والإجازات و هذا ما أدى إلى انتشار الشواطئ الغير النظامية التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية بالمنطقة فمن يرغب في حل مشكلة البطالة و الفقر و مشاكل الاكتظاظ بالشواطئ الجميلة بالسواح عليه أن يتبنى إستراتيجية إقليمية للتنمية قادرة على إقامة بنى تحتية متطورة تربط بين العاصمة والمدن الشرقية الساحلية حيث تفسح المجال لولادة أقطاب تنموية أساسية في كل من سواحل القالة و عنابة و سكيكدة و جيجل و بجاية خارج نطاق العاصمة ، كما هو الحال عليه في كل من أوروبا و المغرب و تونس، الأمر الذي يتطلب تغييرا جذريا في نمط حقل المشروعات السياحية ، بمعنى تطوير الشراكة السياحية ، والانفتاح المحتوم للحدود بين دول الجوار يتيح حرية تنقل السلع ورأس المال و المواطنين من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة في استغلال هذه المصادر المائية و الجبلية و الغابية مع ترشيد الاستهلاك و الكفاءة في الاستخدام للموارد حيث اتضح لنا أن السياحة بالمناطق الحدودية الشرقية خصيصا بمنطقة القالة نتمنى ان تصبح احد اكبر الاهتمامات في التفكير من طرف الخبراء الاقتصاديين و الحكومة الجزائرية واهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا اليوم حيث ستشهد منطقة القالة و ما يحاذيها نمو سياحي تحت تأثير طلب عالمي دافعه الأساسي أن الاستثمار السياحي خصيصا بمنطقة القالة يعد من الأنشطة الواعدة و التي لها فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية .

إشكالية الدراسة : إن الإشكالية الأساسية التي تضم موضوع إنشاء المحطة السياحية المقترحة كنموذج للمشاريع التنافسية العالمية و المتوقعة على أن تكون في المستقبل مجسدة في مجرد توقع لمشروع استثماري اجتماعي ترفيهي سياحي جاهز و مبني على أسس صحيحة و قوية تكون فعاليته كبيرة على مستوى التنمية المحلية بمنطقة القالة و ما يحاذيها وعليه نطرح التساؤل

التالي: لماذا لا تكتفي المشاريع الاستثمارية الخاصة في تحقيق ما ينبغي تحقيقه في المشروعات السياحية بالقطاع العام ؟

هدف الدراسة : كان من ضمن أهدافنا في هذا المقال هو محاولة إبراز أن لسياحة المواطنين خارج الجزائر تمثل إحدى القنوات التي يتسرب من خلالها الدخل الوطني للخارج و تعد من أهم المؤثرات في ميزان المدفوعات للجزائر من خلال ضخامة حجم الإنفاق السياحي بالخارج من قبل السواح الجزائريين فانطلاقا مما سبق نجد أن هناك ضرورة إلى إقامة محطة سياحية استثمارية ومرافق عامة بأشكالها المختلفة ذات جودة عالية للسائح ما يستدعي إنشاء محطة سياحية استثمارية بالقالة قائمة على دعائم الصلاحية الفنية والاقتصادية والاجتماعية .

فرضيتا الدراسة : القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لمحطة سياحية استثمارية كنموذج للمشاريع التنافسية العالمية يعد ضرورة حتمية لتنمية النشاط الاقتصادي السياحي و ترقيته هو أمر يتطلب تقدير مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية كافة سواء أكانت اقتصادية أم غير اقتصادية بالإضافة إلى ضرورة القيام بإنشاء محطة سياحية استثمارية عملاقة دولية رفيعة المستوى كافية لمواجهة الطلب الحالي والمستقبلي هو وجود فجوة تسويقية بمنطقة القالة وما يحاذيها نتيجة سُبات العرض السياحي وعدم قدرته على مواجهة الطلب السياحي المتزايد في الوقت الحالي .

المنهج المستخدم في الدراسة : للإجابة على إشكالية البحث وإثباتا لصحة الفرضيتن المتبناة مع طريقة تسلسلهما لتحليل الموضوع فإننا اخترنا معالجة الموضوع بمنهجية قائمة قد تحددت في الأسلوب الوصفي الذي يقوم على وصف مشروع المحطة وتشخيصه، إلى جانب الأسلوب التحليلي الكمي الذي يقوم هو الأخر على تحليل وتفسير البيانات الكمية والأساليب والطرق الإحصائية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المعطيات من مصادر مختلفة حيث إستخدمت العديد من التقنيات لمعالجة معطيات المشروع المقترح كنموذج للمشاريع التنافسية العالمية.

خطة الدراسة : فتكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة أربعة محاور رئيسية مقترحة حيث سيتم تناول أربعة محاور بشكل جوهري في هذا المقال ضمن أبعاد مختلفة توضح العلاقة بين حاجيات المجتمع المحلي للعملية السياحية و كيفية استغلال المواقع السياحية إستغلالاً بيئيًا دون الإخلال بترقية المناطق الساحلية وهذا من أجل أن تتحقق الترقية الاستثمارية السياحية و التنمية المحلية كل واحدة منها في محور مستقل حيث يتناول البعد الأول المحور الأول وصف المشروع المقترح بمنطقة القالة الساحلية والذي تدعو الحاجة إليه لتجاوز تلك العقبات والصعوبات إذا أريد ضمان تحقيق الأهداف السياحية والاجتماعية للتنمية المحلية كما يتناول

البعد الثاني المحور الثاني المتمثل في كيفية التعرف على كيفية الوصول إلى عملية التمويل الأمثل و المناسب و التي تخص المشروع المقترح بمنطقة القالة وما يجاورها أما المحور الثالث فيتناول مدى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمحطة السياحية المقترحة كنموذج للمشاريع التنافسية العالمية يَعدُ لمستقبل وافد بالقالة و التي ستجعل الاهتمام الكبير لصناع القرار في هذا الشأن أما بالنسبة للبعد الأخير المحور الرابع من هذا المقال سنتناول فيه وصف الشطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار شرق - غرب والذي يشهد تأخر كبير في الأشغال من خلال إبراز ضرورة الأخذ في الحسبان واقعية التجسيد و المسارعة في تكملته لما له من اثر فعال و تطلعات مستقبلية على المجال السياحي بالمنطقة محل الدراسة.

هيكل الدراسة :

1- وصف مشروع المحطة السياحية المقترح بالقالة :

أن الطاقة الإيوائية المحتملة للفندقة و التي تخص منطقة القالة و ما يحاذيها لازالت تشكو إلى يومنا هذا بعدم وجود هياكل للترفيه على أتم وجه تقدم خدمات عالية الجودة حيث أنها مرتكزة أساسا على السياحة الشاطئية محدثة بذلك اختلالا موسميا هاما فيما يخص استغلال الطاقة السياحية الموجودة و أن الأزمة التي عاشتها السياحة في الوطن فرضت على السلطة العمومية الجزائرية التفكير لإعادة النظر في تطور القطاع السياحي ، من ذلك وجب تصميم تطور هذا القطاع بطرق متكاملة ومتناسقة حيث ، ستتجه عناية الحكومة و صناع القرار لإيجاد أفاق للمنتوج السياحي الجزائري وإعطائه دفعا جديدا وذلك بتعدد أنواع الإيواء وتنمية السياحة البحرية والشاطئية و السياحة الاجتماعية والسياحة الاقتصادية مع الاستثمارات الترفيهية حيث الاهتمام بالاستثمار في المجال السياحي من الأمور التي تتطلب المزيد من الاهتمام ليس فقط من قطاعات الحكومة، بل أيضاً من القطاع الخاص نظراً لأهمية المردود المادي و الاقتصادي و الاجتماعي و الذي يمكن أن ينتج عنها من خلال هذا المشروع الضخم المقترح في حين انه توجد أمام القطاع الخاص فرص سانحة في مجال السياحة بالمناطق الجبلية الخلابة و الجذابة التي تزخر بها المنطقة محل الدراسة بالإضافة إلى السياحة العلاجية الكلاسيكية بمدينة بوحجار المعروفة بحمام زعطوط القريبة من المنطقة ما دفع الباحث إلى اقتراح إنشاء محطة سياحية استثمارية متكاملة مستقبلا كنموذج للمشاريع التنافسية العالمية ، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار جل التجارب التي عاشتها البلدان المنافسة المتواجدة على مستوى البحر الأبيض المتوسط كفرنسا و إيطاليا و اسبانيا وإبراز المشكلات العامة المعترضة للقطاع السياحي لتلك الدول المجاورة كتونس أو المغرب بهدف ضبط برنامج تنموي محلي اجتماعي متمثل في اقتراح انجاز محطة سياحية استثمارية ضخمة تستهدف بلا شك تنمية المنطقة محل الدراسة ، تسعى إلى تبيان أهمية التوجه

نحو التكتل وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي في الوطن لضمان تنمية سياحية والارتقاء بها وتلاشي المخاوف والتهديدات المنتظرة من تعميق الهوة بين المناطق الحدودية الساحلية وبقية مناطق الأخرى من الوطن و البحث في واقع الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمادية التي تفتح المجال لإمكانية نجاح استثمارات مشتركة بمدينة القالة وما يحاذيها كمنطقة بوحجار المشهورة بالاستجمام من خلال إنشاء تجمع نزل و شقق شبه فندقية موجهة نحو تجهيزات تسلية مرتبطة بعضها ببعض بمنازل منفردة (إقامات ثانوية حيث ستبلغ المساحة المخصصة لانجاز هذه المحطة السياحية العملاقة من خلال افتراضنا حوالي 250 هكتار لتشمل 10000 سريرا في مرحلتها النهائية على 11 نزل و 1663 شقة و 320 فيلا موزعة في منطقة القالة أو منطقة بوحجار الغابية حيث تعمل بفصلين فصل الشتاء يكون لمنطقة بوحجار المعروفة بالمياه الباطنية الساخنة و المعدنية لمعالجة جميع الأمراض المزمنة و أما فصل الصيف سيكون للشواطئ لمنطقة القالة الساحرة و ما يجـــاورها .

كما ستحتوي هذه المحطة زيادة على الأجهزة الأساسية،أجهزة تكميلية ذات مصلحة عامة. [1]

1-1- التجهيزات التكميليـــة المقترحة :

- **تحسن ميناء القالة و جعله محطة مسافرين وكميناء دولي :** سيمتد سطح الماء لهذا الميناء على 3.5 هكتار ليشمل في مرحلته الأخيرة 355 حلقة إرساء أو أكثر ، بفضل موقعه الإستراتيجي بالقرب من ميناء عنابة و تونس حيث سيعتمد الميناء البحري على إمكانيات ضخمة و تجهيزات حديثة للغاية و إمكانيات استقبال السفن العملاقة ، سيوفر الميناء العديد من الفرص في مختلف المجالات المتعلقة بصناعة الشحن والتخزين وإعادة الشحن وجميع الخدمات اللوجستية والمساندة ذلك انه سيكون الميناء البحري في مدينة القالة الاقتصادية من خلال احتلاله لمساحة شاسعة بالاعتماد على محطة رئيسية إضافية على ساحل البحر الأبيض المتوسط .
- **ملعب لكرة القولف :** يمتد هذا الملعب من طراز عالمي على مساحة 20 هكتار ويشمل على محلات عمومية لبعث حيوية ونشاط لهذا الملعب و غيرها من الملحقات الضرورية للملعب به 10عشرة حفر في مشهد جميل يجسد لوحة طبيعية بين خضرة الأركان المنتشر على مرتفع الجبل وبين زرقة المياه المنبسطة على البحر.
- **ملاعب للفروسية** : نظرا لما تتميز به المنطقة من خيول عربية أصيلة خصيصا المناطق الحدودية الساحلية

- **ملاعب للتنس** : نظرا لما تتميز به منطقة القالة الساحلية من السهول و الأراضي المنخفضة والممتدة على طول الساحل حيث تعرف أراضي القالة بأنها الأكثر خصوبة في منطقة الطارف .
- **تحسين و توسيع منطقة الاستجمام لحمام زعطوط المعدني** بدائرة بوحجار القريبة جدا من القالة بمعايير دولية مع تجهيزه بأحدث تجهيزاته حيث أصبحت السياحة العلاجية تمثل عنصراءهاماءللسياحة فأنها تعد مقصداءللشفاء من بعض الأمراض وخاصة الأمراض الجلدية ومن الممكن استغلال تلك المناطق لاستقبال الباحثين عن العلاج وذلك بتوفير الخدمات الأساسية و المرافق حتى ينعم الزائر بالعلاج والاستمتاع في نفس الوقت .
- **ضرورة تكملة إنجاز الطريق السيار شرق - غرب شطر الأخير لولاية الطارف** : سيكون له آثار إيجابية متعددة على جهتي مدينة عنابة و ولاية الطارف الأثرية لاسيما منطقة القالة وما يجاورها من بلديات على وجه الخصوص الحدود الجزائرية التونسية .
- الخصوص الحدود الجزائرية التونسية .

1-2- الطاقة الإيوائية للمشروع المقترح : ستحتوي هذه المحطة السياحية في مرحلتها الأخيرة على طاقة ايوائية قدرت ب13000 سرير موزعة كما يلي: [2]

- **نـزل hôtels فنادق (فندقـة) :**

- 6 نزل 4* نجوم بطاقة ايوائية 3600 سرير
- 3 نزل 3* نجوم بطاقة ايوائية 2100 سرير
- 2 نزل 4* نجوم رفيعة بطاقة ايوائية 1000 سرير .

- **شقق وفيلات رفيعة المستوى :**

- 458 شقة كبيرة و 1205 شقة صغيرة appartement بطاقة ايوائية 4700 سريـــر.
- 320 فيلا villa بطاقة ايوائية 1600 سرير .
- سيتم انجـاز هذا البرنـامج التنمـوي على خمسـة مراحـــل حسب الجدول التـالي وفق تصورتنـا :
- **في منتهى 2025 : فتح المحطة** ، دخول حيز استغلال طاقة إيـــوائية تعد 550 سرير والميناء وملعب كرة القولف :
- طاقة إيوائية تعد 2000 سرير ستكون بصدد الانجاز.
- **في منتهى سنة 2020 طاقة إيوائية تعد 2500 سرير** ستكون في حالة استغلال .
- طاقة ايوائية تعد 3000 سرير ستكون بصدد الانجاز.
- **في منتهى سنة 2022 طاقة ايوائية تعد 5100 سرير** ستكون في حالة استغلال .

- طاقة ايوائية تعد 3000 سرير ستكون بصدد الانجاز.
- **في منتهى 2024 طاقة ايو ائية تعد 9000 سرير** ستكون في حالة استغلال
- طاقة ايوائية تعد 2000 سرير ستكون بصدد الانجاز.
- **في منتهى 2025 طاقة ايو ائية تعد 11000 سرير** ستكون في حالة استغلال
- طاقة ايوائية تعد 2000 سرير ستكون بصدد الانجاز.

1-3- أنواع السياحة و أنماط الأنشطة السياحية الممكن إقامتها :

1-3-1 الأنشطة السياحية المتاحة في منطقة القالة :

● **الأنشطة الترفيهيـة :** [3] يعتبر الترفيه أمر محبب للنفس وهو يمثل جانبا ضروريا في حياة المدينة ، و مدينة القالة المعروفة عن الساحة الدولية بما تحتويه من إمكانيات على ساحل البحر و مساحات شاسعة من الأراضي المنبسطة التي ستسمح بممارسة نشاطات ترفيهية على نطاق واسع ، ومن ناحية أخرى ستشكل منطقة جبال بوحجار إمكانيات ترفيهية طبيعية التي لا تبعد عن منطقة القالة حيث يمكن أن يقصدها العديد من العائلات، الجزائرية كما أنه يمكن إقامة مشروعات لألعاب الأطفال والمطاعم الفاخرة بالإضافة إلى الحدائق العامة الضخمة بالمنطقة و ما يجاورها .

● **الأنشطة الرياضيـة :** تمتاز منطقة القالة بموقع يؤهلها لأن تكون مركزاً رياضياً رئيسياً بالجزائر حيث أن وقوع مدينة القالة على ساحل البحر الأبيض المتوسط في الشرق الجزائري يمكن لها أن تتميز ببعض الأنشطة الرياضية البحرية، والتي يمكن لتلك الأنشطة أن يكون لها دور مميزا في جذب السياحة إلى المنطقة و من أهم هذه الأنشطة :

➢ **صيد الأسماك :** القالة تعد منطقة من أغنى مناطق الصيد بالوطن حيث سيتم ممارسة رياضة صيد الأسماك في أماكن تتميز بعمق مياه البحر وتتيح هذه الأماكن فرص الصيد بسهولة ولساعات طويلة و يمكن تنظيم مسابقات صيد دولية أو محلية خلال إجازة الربيع أو إجازة الصيف بمختلف أساليب الصيد حيث يتضمن صيد أكبر سمكة أو أطول سمكة أو أكبر كمية من السمك الغريبة .

➢ **الغوص و الرياضات البحرية :** سيتم اختيار عدة مناطق بالقالة و ما يجاورها منها بحيرة الطيور و غيرها و سيتم إنشاء مراكز الغوص التي ستقدم التدريب لمحبي الغوص بالإضافة إلى معدات الغوص المختلفة لاسيما انه سيمكن من تنظيم العديد من الرياضات البحرية مثل رياضة التزحلق على الماء و قيادة القوارب والقوارب الشراعية بالإضافة إلى الدراجات البحرية مع تحديد المواقع التي ستمكن من ممارسة تلك الرياضات بها وإقامة المسابقات الدولية أو

الوطنية المختلفة لها وهذا النوع من المسابقات سيجذب العديد من هواة الرياضين من مختلف دول العالم ومن ثم سيمكن مدينة القالة من أن تكون مقصداءسياحياءلهؤلاء الهواة .

- **السياح الأجانب و المحليين :** إن مقومات الجذب السياحي بتنوعها بمنطقة القالة محل الدراسة سيمكن من جذب العديد من السياح الأجانب إذا ما تم وضع هذه الأماكن على الخريطة العالمية للسياحة ، لذا فإنه من المتوقع أن الأماكن السياحية المتاحة إذا ما تم تطويرها ستجذب حصة من سوق السياحة العالمية خاصة إذا ما كانت الأسعار مناسبة مع تنوع البرامج السياحية للأماكن ، أما بالنسبة للمقيمين في منطقة الجنوب الجزائري و شرقه ، الذين يمثلون الشريحة الرئيسية للسائحين الجزائريين حيث من المتوقع أن يأتي معظمهم لتلك المناطق لقضاء إجازاتهم خصوصاً في الإجازات والعطل الرسمية نظرا لتميز المنطقة السياحية محل الدراسة.

2-3-1 أنواع السياحة المتاحة في منطقة القالة : تتمتع منطقة القالة بمميزات سياحية طبيعية ستجعلها تتميز عن المناطق الأخرى بميزة نسبية التي ستجعل السائحين يقصدونها للحصول على هذه المميزات، رغم انه لا يمكن أن تتوفر جميع أنواع السياحة في مدينة واحدة لأن هذا يعتمد على مقومات السياحة لديها، وسوف نستعرض لأهم أنواع السياحة التي يمكن أن تتوافر بمنطقة القالة و ما يحاذيها :

- **السياحة الترفيهية:** أن الغرض من السياحة الترفيهية هو الاستجمام والراحة لمعاودة النشاط ومواصلته مرة أخرى ولكن يشترط في ذلك توافر الخدمات الأساسية والمرافق السياحية على أرقى مستوى حيث تفتقر منطقة القالة أصلا للمشاريع والمرافق السياحية المميزة لأنها لم تشهد منذ فترة طويلة إقامة بعض المشروعات السياحية والترفيهية على ساحل البحر رغم الفرص الاستثمارية المتاحة للمناطق القريبة منها لإقامة مشروعات ترفيهية عليها.

- **السياحة الاقتصادية :** نظراً لكون مدينة القالة مركز جذب لرجال الأعمال بالمنطقة ذاتها وتعدد نواحي الأنشطة الاقتصادية فيها من زراعة وصيد و تجارة و تواجد ميناء القالة الشهير بالإضافة إلى تواجد مركز عبور للحدود التونسية الجزائرية بمحاذاتها حيث تعد المدينة من أهم مراكز النشاط الاقتصادي والتجاري والإستثماري بالمنطقة ما سيجعل مدينة القالة منطقة اقتصادية ، الأمر الذي سيمكن من جذب المستثمرين من الداخل والخارج لتوظيف أموالهم في مشاريع بمنطقة القالة التابعة لولاية الطارف .

- **السياحة الاجتماعية :** ستظهر السياحة الاجتماعية في مدينة القالة بشكل كبير نظراءً لطبيعة المجتمع هناك وترابطه وتماسكه، وتعتبر المناسبات وزيارة الأهل أمر شائع في المجتمع حيث نجد أن أفراد المنطقة الذين استقطبهم العمل في مناطق أخرى بمدينة القالة أو حتى خارج

الوطن كتونس... الخ ، سيعودون لقضاء إجازاتهم بين ذويهم وأقاربهم في مدينتهم الأصلية ومن ثم يعمل الترابط الأسري على جمع الأهل خلال الإجازات والأعياد وذلك من خلال الزيارات المتبادلة بينهم فتعتبر العلاقات الاجتماعية مظهراء آخر من المظاهر المرتبطة بالسياحة ولهذا يطلق على هذا النوع من السياحة عدة أسماء مثل سياحة الجذور أو سياحة الانتماء أو غيرها .

2- تمويل مشروع المحطة السياحية المقترح بالقالــة:

نظرا لضخامة هذا المشروع على مستوى التنمية المحلية للمناطق الحدودية خصيصا من ناحية التوظيف و العمالة و أهمية الإعتمادات اللازمة لانجازه لابد من اللجوء إلى تضافر جهود ثلاث أصناف منها الحكومة أي السلطة العمومية و باعث المحطة (شركة جزائرية عملاقة x على سبيل الواقع و الاحتمال) و المستثمرين الكبار الممكن الاستعانة بهم إذا اقتضت الضرورة .

2-1- الدور المستقبلي للدولة في إنشاء مشروع المحطة السياحية :

2-1-1 السلطات العمومية ودورهـا في تمويل مشروع المحطة :ستقوم الحكومة بتمويل التجهيزات الأساسية والثانوية وتتمثل هذه التجهيزات في تزويد المحطة السياحية بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء والخطوط السلكية واللاسلكية وإنشاء محطة تطهير ومد القنوات اللازمة لدفع المياه المستعملة وأحداث الطرقات والممرات داخل المحطة كما ستدخل في هذه التجهيزات بناء معاهد كبيرة سياحية للتكوين المهني ونزل للتطبيق .

2-1-2 بـاعث المحطة (على سبيل التوقع و الاحتمال شركـة جزائرية عملاقة) :سيقع اختيار مني و كتوقع افتراضي و كاحتمال من الباحث مجرد تصور نقوم به لعله في المستقبل يلقى أذانا صاغية لشركة ما على سبيل المثال الافتراضي باسم شركة جزائرية عملاقة x للقيام بدور باعث المحطة والمتمثل دورها في إعداد و تهيئة منسق وتجهيز الأراضي للبناء وابتكار طابع رفيع تفوز به المحطة وعلاوة على كل هذا ستقوم هذه الشركة x في المرحلة الأولى بانجاز مكانا شبيه للشوارع العالمية للنزهـة كمرسى للسواح ليلا مشيا على الأقدام دون أي عربة أو سيارة أو ما يعيق عملية التنزه خصيصا على جانب البحر أو الميناء طوله يكون بالكيلومترات إضافة إلى هذا ملعب كبير لمختلف الرياضات وفق معايير عالمية وأشغال تكيف المشاهد والتهيئة العمرانية حيث ستشيد أولى الفنادق hotels في هذه المحطة الاستثمارية وقسطا أولا من الشقق التي ستعرضها للبيع للجزائريين الأغنياء والأجانب لقضاء بها مدة معينة حيث ستتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع وستتولى نفس هذه الشركة x من تسويقها للسائحين لبقية السنة ، ثم ستواصل هذه الشركة العملاقة x تسويقها لفئة أخرى من السائحين مثلما تعمل به بعض الدول العربية كالإمارات و البحرين و لبنان ثم ستواصل هذه الشركة العملاقة x فيما بعد انجاز جانب من المشروعات

الأخرى المتبقية التابع للمحطة السياحية الاستثمارية نذكر على سبيل المثال تهيئة هذه المحطة السياحية باكملها مستعملة في ذلك أموالها الخاصة من أرباح ومحاصيل لما ستبيعه من شقق وأراضي لمستثمرين سياحيين داخل هذه المحطة السياحية [4]

3-1-2 المستثمرين المحتملين : أما الصنف الثالث والأخير من المنشئين والمتمثل في مستثمرين محتملين سيقومون بتمويل مشاريع على أراضي سيقع اقتناؤها من قبل شركة جزائرية عملاقة x على سبيل الأمثلة فقط و التي هيئتها للبناء و التوسيع هذا وتجدر الملاحظة أن انجاز كل هذه المشروعات يخضع النموذج تمويل 40 % على الأقل من تكلفة المشروع بأموال خاصة أما الباقي فيمكن تمويله بقروض طويلة ومتوسطة الأمد نظرا للازمة والظروف المالية الصعبة التي يعيشها البلد وهذه الصيغة في التمويل لمشروع المحطة السياحية تمكن الباعث من المحافظة على التوازن المالي مع اعتبار مقدرته على استرجاع القروض المبرمة لانجاز المشروع المعني بالأمر.

2-2- تحليل الهيكل المالي لمشروع المحطة السياحية المقترح : إن تحليل الهيكل المالي لمشروع المحطة السياحية الاستثمارية المقترح يمكن من تقييم الإمكانيات المالية له، ومدى استخدامها بصورة مثلى ويتمثل مفهوم الهيكل المالي الأمثل بتحصيل أدنى تكلفة كلية للأموال التي تستعمل لتمويل المشروع ، وهذا بالبحث عن التكلفة المتوسطة المرجحة الدنيا لرأس المال، أو على الأقل نتجه أكثر ما يمكن نحو هذا الهدف، هذا من جهة، و من جهة أخرى يحقق أقصى ربح ممكن لملاك مشروع المحطة الاستثمارية السياحية المقترح ، وبالتالي يمكن الاقتراب من الهيكل المالي الأمثل بمعرفة المزج المالي بين أموال الملكية والقروض، وهذا بواسطة مقاييس مرتبطة بطريقة التمويل الخاصة بنصيب كل من مصادر التمويل الداخلية والخارجية وهذه المقاييس تتمثل فيما يسمى بنسبة القروض أي الديون إلى الأصول الدائمة أو أموال الملكية و من المعلوم أن المكونات التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال تتغير تبعا لتغير هذه النسبة، ويكون هذا الارتباط خصوصيا بواسطة الخطر التمويلي، هذا إضافة لعوامل أخرى والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار تكوين الهيكل المالي لمشروع المحطة الاستثمارية السياحية المقترح حتى يكون مناسبا.

1-2-2 اثر الرفع المالي (L'effet de levier): إن تحقيق اكبر ربحية لمشروع المحطة السياحية المقترح بالقالة يكون ممكنا عن طريق الاقتراض، ولكن هذه الحالة لا تتحقق إلا إذا كان العائد من الأموال المقترضة اكبر من سعر الفائدة المحدد على مبلغ القروض. [5]

في هذه الحالة يقال أن المشروع السياحي المقترح بالقالة لجأ لما يسمى بالمتاجرة بالملكية أو بما يسمى بالرفع المالي، أي أن المؤسسة ستستخدم أموال الملكية القليلة نسبيا لجذب أموال جديدة تشغلها وتحقق أرباحا من وراء ذلك لكن بشرط عدم تعدى سعر الفائدة المفروض على القروض معدل

مردودية القرض، ويمكن تحقيق فوائد معتبرة من القروض الممكنة بتحليل الهيكل المالي للمشروع المقترح وهذا باستعمال مفهوم الرافعة، والذي يلعب دورا ايجابيا على المردودية وللتمكن من ذلك ننطلق من معادلة مردودية رؤوس أموال الملكية والمعطاة بالصيغة التالية :

المعادلة (1)

حيث C هو معدل مردودية أموال الملكية (K)

معدل مردودية القرض r

المعدل المتوسط للقرض e

معدل القرض D

رؤوس أموال الملكية K

ولدينا أيضا العلاقة الخاصة بنسبة المديونية (Ration d'endettement) و التي نرمز لها بالرمز (L) وهي بالصيغـة التاليـة :L = D / K

نحصل على ما يلي :Aو بالتعويض في المعادلة (1) عن :

$$c=\frac{r(D+k)-eD}{k}=\frac{rD+rk-ed}{k}=\frac{D(r-e)+rk}{k}=\frac{D}{k}(r-e)+r\frac{k}{k}$$

وبالتعويض عن بما يعادله نحصل على ما يلي :

المعادلة (2)

$$c = L\,(r-e) + r$$

وبتحليل العلاقة (2) يمكن تلمس اثر الرفعة (L)على المردودية حيث نجد انه مع زيادة (L) ستزداد الأرباح المحققة (c) مع مراعاة الشرط (r>e) أي انه كلما توجهنا لزيادة الاقتراض أي كلما زادت نسبة الاقتراض إلى رؤوس أموال الملكية و نلاحظ هنا انه(D/K) كلما زادت مردودية أموال الملكية، وهذا تحت القيود التي ذكرناها

انه في حالة : $L = 0 \Longrightarrow c = r$ و كلما زادت قيمة L ستزداد قيمة c[6]

2-2-2 السيولـة :إن دراسة مشروع المحطة السياحية المقترح من وجهة نظر ربحيته مهمة جدا، لكنها غير كافية، فقد يكون المشروع مربحا ولكن يعاني من عجز في السيولة ، أي عجز في النقدية المتاحة له و بالخصوص في فترات سداد التزاماته،ومن اجل هذا يجب حصر كل المصادر النقدية و المالية والتي ستستخدم في تحليلا لسيولة مثل :

أ - تكاليف خدمة الديون من فوائد و أقساط سداد القرض .

ب - التوزيعات الخاصة بالملاك.

ج - النفقات الخاصة بالتامين وإعادة التامين .

د - أي مصدر للنقد وأي إنفاق غير مرتبط بالاستثمار العادي حيث بتوفير كل البيانات عن المعاملات المالية والتي سنتطرق إليها فيما بعد، يمكن تحديد درجة السيولة وهذا على أساس النقاط التالية : - مدى كفاية الأموال المملوكة والمقترضة لمواجهة كل الأعباء المترتبة المشروع .

- تقرير ما إذا كان العجز النقدي سيكون ذو حجم محدود يمكن القضاء عليه بسهولة، سواء عن طريق الائتمان قصير المدى أو من خلال التدفقات النقدية.

- مدى مناسبة الشروط التي يقوم عليها التمويل الطويل المدى .

3-2-2 الملائمة :ونعني بالملائمة هنا أن تكون أنواع الأموال التي يحصل عليها المشروع ملائمة للأصول المستخدمة فيها وعلى هذا فانه لتحقيق الهيكل المالي المناسب لمشروع المحطة السياحية كالحد الاستثمارية المقترح سيلتزم تمويل الأصول الدائمة من أصول ثابتة وأصول متداولة دائمة (الأدنى من المخزون والنقدية) عن طريق أموال الملكية والقروض طويلة الآجل أما الأصول المتداولة فيكون تمويلها عن طريق القروض قصيرة الأجل ويرجح سبب هذا التقييم لكون الأموال المستثمرة في الأصول الدائمة، يتطلب استردادها فترة زمنية طويلة نسبيا، مما يجعل تمويلها بقروض قصيرة الأجل غير منطقي نظرا لتطلب سداد هذه الأخيرة بمعدل أسرع من معدل الحصول على التدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار في الأصول الدائمة، ولهذا يتطلب الأمر تمويلها بقروض طويلة الأجل وأموال الملكية، وإلا ترتب عن ذلك مشاكل خاصة بالسيولة ومن ناحية أخرى فان استخدام القروض الطويلة الأجل وأموال الملكية في تمويل الأصول المتداولة سيكون له أثرا سلبيا على ربحية مشروع المحطة السياحية، ويرجع سبب ذلك لكون فترة استخدام هذه الأصول المتداولة تنتهي بانتهاء النشاط الجاري، مما يؤدي لانخفاض المخزون السلعي والذمم، وهذا يؤدي لارتفاع النقدية مما يمكن المشروع من تسديد قروضه، فإذا كانت طويلة الأجل فانه لن يتمكن من ذلك ويضطر لدفع الفوائد خلال فترة توقف النشاط في انتظار بداية الدورة الإنتاجية والخدماتية الموالية على الرغم من وجود أموال عاطلة في البنك، ويمكن تفادي كل هذا إذا كانت هذه القروض قصيرة الأجل .

3- دراسة الجدوى الاقتصادية للمحطة السياحية المقترحة بالقالة :

إن اقتراح مشروع محطة سياحية استثمارية متكاملة بمنطقة القالة شمال ولاية الطارف في غضون سنة 2025 ذلك على غرار ما يتواجد منذ سنوات في أهم البلدان المنافسة للجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط منها تونس فرنسا ، اسبانيا وإيطاليا حيث مدة إنجاز هذه المحطة لا تتجاوز 06 سنوات ولهذا الغرض نقترح أننا سنقوم بتقييم البرنامج أو المشروع المقترح كمحاولة منا فقط حتى نلفت انتباه السلطات المعنية بالأفكار المتواجدة لدى البعض من النخبة المتعلمة

بالجامعة محل مكاتب الدراسات الأخرى و المعروفة بمكاتب الدراسات للتنمية و الاستشراف وذلك للقيام بمختلف دراسات الجدوى اللازمة حيث أن إنشاء هذه المحطة السياحية بالقالة ستفضي من خلال دراسات بإمكانية انجاز برنامج عام للاستثمار يعد بـ10000 سريرا عشرة ألاف ستبعث في مدى 06 سنوات لأن هذا النوع الجديد من المشروعات السياحية المتكاملة و التي سنوصى بها لتنمية المناطق الساحلية خصيصا منطقة القالة من شأنه أن يسد فراغا كبيرا في جهاز السياحة ويوفر العديد من المزايا حيث إن انجاز برنامج ضخم كمثل هذا المشروع السياحي الاستثماري الاجتماعي المقترح بالقالة سيوفر للمنطقة فوائد شتى من ذلك انعكاسات طيبة على التشغيل و المقابيض بالعملة الصعبة و المنتوج الداخلي الخام و المداخيل الجبائية للمنطقة ككل خصيصا مدينة بوحجار بفضاء غابي حيث الهدوء وخضرة الغابة ، مجال طبيعي يغري بالزيارة إلى جانب إدخال كل وسائل الترفيه الرياضية وتلك الخاصة بالأطفال بالاضاقة لمدينة القالة و ما يحاذيها كعين العسل و بحيرة الطيور و غيرها من البلديات الفقيرة المعروفة على الساحة الوطنيـة .

3-1- التشغيل[7]: من خلال تقديراتنا و تنبؤاتنا لانعكاسات انجاز هذه المحطة السياحية على التشغيل بإحداث 4000 موطن شغل مباشر ، ونفس العدد بالنسبة للتشغيل غير المباشر وذلك ابتداءا من سنة 2025 .

3-2- المقـابيض بالعملة الصعبة : يمكن تقدير المداخيل بالعملة الصعبة على مستوى طور الانجاز وطور الاستغلال لهذه المحطة

3-2-1 طور الانجاز : [8]سيساهم المشروع في جلب العملة الصعبة وذلك عن طريق المساهمة الأجنبية في راس مال الشركة الباعثة والشركات المحتملة ، وشراء المحلات الثانوية من طرف الغير المقيمين والقروض الطويلة والمتوسطة المدى التي قد تبرم مع المؤسسات المالية الأجنبية في نطاق تمويلـه.

3-2-2 طور الاستغلال : سيكون عدد الليالي المقضية المتوقعة منا و كتجربة فقط لعلها تجد اذانا صاغية عندما تصل هذه المحطة الاستثمارية إلى سرعة طوافها 2.200,000 في السنة و يقابل ذلك مداخيل خامة تقدر بـ 22 مليار دينار أو أكثر فهو مجرد توقع ومداخيل صافية تقدر بـ 16 مليار دينار في السنة أو أكثر.

3-3- المنتوج الداخلي الخام :تقديرا لمساهمة هذا المشروع المقترح الضخم عند بلوغه سرعة الطواف في النمو الاقتصادي بـ 11.5 مليار دينار بالسعر الجاري لسنة 2019 و ذلك اعتبارا أن القيمة الاضافية في القطاع السياحي ستمثل 52% من جلب العملة الصعبة وستمكن هذه

المساهمة في تغطية بسعة الواردات المقدرة عامة بـ 30 % من قيمة الاستثمار، أما في ما يخص تكلفة هذا المشروع السياحي المقترح و المتمثل في محطة سياحية بالنسبة للمجموعة ، قدرت الإعتمادات التي ستقوم بها مباشرة الدولة بـ26.2 مليار دينار.

3-4- المقـابيض الجبائيـــة : تقدير المقابض الجبائية في طور انجاز المشروع بـ 18 % من تكلفته ، وستتمثل هذه المقابيض في الضريبة على أداء الخدمات بالنسبة لشركات البناء والتجهيز والضريبة على أرباح هذه الشركات ومختلف الضرائب والاداءات الموضعة على الاجور وشراء وتوريد معدات التجهيز.

- في طور استغلال المشروع المقترح ستقدر المقابض الجبائية الموظفة على كل الخدمات والأجور بـ 12 % من مجموع المبيعات المتوقع التي تبلغ حوالي 20 % ابتداء من السنة السادسة أي عند انتهاء مدة الامتيازات الجبائية الممنوحة للمشروع المقترح .

3-4-1 بالنسبة للمشـروع المتمثل في المحطة الاستثمارية السياحيـة المقترح : [9]سيتضح من الدراسات التي من الممكن إعدادها في هذا الشأن كتجربة و محاولة منا فقط إن مداخيل الاستغلال بالنسبة للميناء الترفيهي وملعب كرة القولف لا تغطي تكلفة استغلالها الا ابتداءا من السنة السادسة بالنسبة للميناء والسنة الثامنة بالنسبة للملعب ، غير أن انجازهما سيأخذ بعين الاعتبار لما لهما من انعكاسات ايجابية على مستوى الترفيه وخلق طابع تفوز به هذه المحطة الاستثمارية المقترحة منا فقط لكي نجلب لفت انتباه صناع القرار أو المسؤولين الكبار .

وستبين الدراسة الخاصة بالنزل أو الفنادق إن الجدوى الاقتصادية المنتظرة ستفوق ما وصل إليه القطاع السياحي حينها في المنطقة محل الدراسة إذ قدرت نسبة الإنتاج الداخلي حسب توقعاتنا بـ12.4 % بالنسبة للنزل 3* نجوم و 13.3 % بالنسبة للنزل *4 نجوم و 14.7 % للنزل 4* نجوم رفيعة و أخيرا فيما يخص الجانب العقاري تبدو الجدوى الاقتصادية مرضية إذ ستبلغ الأرباح الخاصة المنتظرة من هذا البرنامج العظيم المقترح منا العقاري حوالي 8.7 مليار دينار جزائري .

3-4-2 التطور المتوقع انتظاره من المحطة السياحية الاستثمارية المقترحة : ستتواصل الجهود الحثيثة إذا تحقق ذلك على ارض الواقع حيث لإتمام هذا البرنامج و المتمثل في المحطة السياحية طبقا للآجال المحددة له من ذلك حيث سيتم فتح المحطة السياحية في جانفي سنة 2025 بدخول حيز استغلال الميناء الترفيهي وقسط من الجانب الأول من البرنامج العقـاري هذا و سيتم صرف اعتمادات مالية من طرف السلطة العمومية أي الحكومة الجزائرية و المخصصة لولاية الطارف اثر إعداد ميزانية الدولة لانجاز التجهيزات الأساسية والتي ستقدر في مجموعها بـ 7.192 مليار دينار موزعـة كمـــا يلي :

مد شبكة متكاملة من طرقات جديدة بالولاية و ما يجاورها خصيصا طريق الطارف بوحجار و القالة للحدود التونسية .

حيث كل الممرات تكلفتها بـ 1.080 مليار دينار جزائري

بناء محطة تطهير ومد القنوات اللازمة لدفع المياه المستعملة ستقدر تكلفتها بـ 4 مليار دج

تزويد المنطقة بالمياه الصالحة للشرب تقدر تكلفتها بـ 1.395 مليار دج.

تزويد المنطقة بالكهرباء تقدر تكلفتها بـ 0.430 مليار دج

تزويد المحطة بالخطوط السلكية واللاسلكية تقدر تكلفتها بـ 0.287 مليار دج

المجموع = 7.192 مليار دينار جزائري

أما بالنسبة للمشروعات فالجداول الآتية ستوضح بصفة إجمالية ما سيتم انجازه في المستقبل من ناحية وما سيكون بصدد الإنجاز و من ناحية أخرى و ماهو متوقع أن يكون تحت قيد الدراسة . (10)

وسيتضح من خلال توقعاتنا في الجداول التي سيتم التفصيل فيها أن التكلفة العامة لجملة هذه المشروعات تقدر بـ 101.461 مليار دينار وأخيرا تجدر الإشارة أن هذه المشروعات ستوفر تقريبا 2000 منصب شغل بصفة مباشرة و 2000 بصفة غير مباشرة ، هذا بالإضافة إلى مردودها الايجابي على الاقتصاد في المنطقة من مداخيل العملة الصعبة التي ستقدر في نهاية السنة المقبلة بـ 20 مليار دينار على سبيل التوقع .

جدول رقم (01) : المشروعات التي سيتم إنجازها في بداية مشروع المحطة مستقبلا

المشاريع			الطاقة الإيوانية	التكلفة
النزل و الشقق الفندقية	الشبه السكنية	المراكز الترفيهية و التجهيزات الأساسية للتقاسيم		
هوليداي			104 سرير	700000 د
نوميديا			476 سرير	5400000 د
روزا العملاقة			500 سرير	7000000 د
تيركواز			500 سرير	4550000 د
الباليات			2204 سرير	8000000 د
ديار البايلك			600 سرير	500000 د
	ديار البحر الازرق		968 سرير	12185000 د
		تقسيم الشاطئ الكبير	48 مقسم	180000 د
		تقسيم ميسيدا	81 مقسم	40000 د
		ملعب القولف		1560000 د
		المركب الرياضي		200000 د
		المغسل المركزي		500000 د
		مرسى القالة		1066000 د
			الجملة	42241000 د

المصدر : من إعداد الباحث

جدول رقم (02) : المشروعات التي ستكون قيد الانجـاز مستقبلا .

المشاريع			الطاقة الإيوانية	التكلفة
النزل و الشقق الفندقية	الشبه السكنية	المراكز الترفيهية و التجهيزات الأساسية للتقاسيم		
ديار الأندلس			592 سرير	250000 د
كاب روزا العملاق			800 سرير	5800000 د
الشاطئ الكبير الأزرق			350 سرير	2500000 د
	ديار البحر الازرق	تقسيم ميسيدا	600 سرير	2500000 د
		تقسيم الحنايا	125 مقسم	1000000 د
			120 مقسم	500000 د
كاب ملاح			376 مقسم	2220000د
			الجملة	17020000 د

المصدر : من إعداد الباحث

جدول رقم (03) : المشروعات التي هي متوقع أن تكون تحت قيد الدراسـة في نهاية المشروع

المشاريع			الطاقة الإيوائية	التكلفة
النزل و الشقق الفندقية	الشبه السكنية	المراكز الترفيهية و التجهيزات الأساسية للتقاسيم		
جنان البابلك			2200 سرير	24500000 د
الشاطئ الهادئ			500 سرير	5000000 د
الرمال الذهبية			500 سرير	7200000 د
القارب الصغير			400 سرير	4000000 د
	ديار البحر الأزرق		200 سرير	1500000 د
		تقسيم قمة روزا		تحت الدراسة
		تقسيم قمة الأسد		))
		تقسيم بريحان		))
		تقسيم الشباب		))

المصدر : من إعداد الباحث

4- الشطر الأخير قيد الانجاز بين حتمية الو اقع و تطلعات المستقبل :

يمتد الشطر الأخير قيد الانجاز من الطريق السيار شرق- غرب من حدود ولاية عنابة و يتجه شرقا إلى الحدود الجزائرية التونسية مرورا بالقالة التابعة لولاية الطارف للأغراض السياحية والتجارية ، والخدمية حيث أن حتمية إنجاز شطر الأخير من الطريق السيار شرق - غرب لولاية الطارف باستثمار يقدر، مبلغه بما يناهز60.4 مليار دينار، سيعمل على تحقيق جملة من الأهداف على جهتي مدينة عنابة وولاية الطارف ، لاسيما منطقة القالة وما يجاورها من بلديات على وجه الخصوص الحدود التونسية كما يندرج هذا المشروع الذي يخص ولاية الطارف التي تضم دائرة القالة في إطار التنمية الاجتماعية التنموية في الجهة الشرقية التي تهم القطاعات الكبرى للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وفي المجال الطرقي تتم هيكلة العديد من المشاريع حول الطريق السيار، الذي سيمكن إنجازه من إضفاء القيمة المضافة على إمكانيات المناطق التي يعبرها، وخاصة في مجالات السياحة والفلاحة و التبادل التجاري على الحدود التونسية ، حيث يهدف إلى تطوير القطاع السياحي والأنشطة السياحية بكل أنواعها كما يعمل على تدعيم التهيئة

الصناعيـة في المنطقة ، مما يؤدي إلى الرفع من حجم الصادرات عبر المبادلات التجارية لاسيما اجتذاب الاستثمارات الخارجيـة كما أن له دور سياسي في زيادة التواصل والاتصال بين الدول والمجتمعات خصيصا سيؤثر على المشروع السياحى المقترح بمنطقة القالة في مجال تنقل السواح الأجانب والمحليين أو تمكين الحركة والتنقل فيما بين المناطق فتكون ذات فعالية من خلال تشجيع و تنظيم و حماية كل عمليات الاستثمار السياحية مع إبراز مختلف التدابير و الإجراءات العامة المتعلقة بتحفيز مشروع المحطة الاستثمارية و تدعيمه و ترقيته والتي يمكن من خلالها استقطاب مواطني الشرق الجزائري و الجنوب لاستغلالها والانتفاع بها وان كل دولة تسعى لان تكون معبر للدولة الأخرى تقيم معها علاقة سلام وحسن جوار، مما يزيد من الفعاليات السياحية فبفضل هذا الرابط الجديد الممتد على مسافة 87.6 كلم فإن المسافة الفاصلة بين مدينة عنابة والحدود التونسية والتي كانت تستلزم 01 ساعة وعشرون دقيقة لعبورها، سيتم تقليصها إلى النصف[11]

الشكل رقم (01) : يوضح شطر الأخير من الطريق شرق - غرب الممتد من الذرعان إلى الحدود التونسية

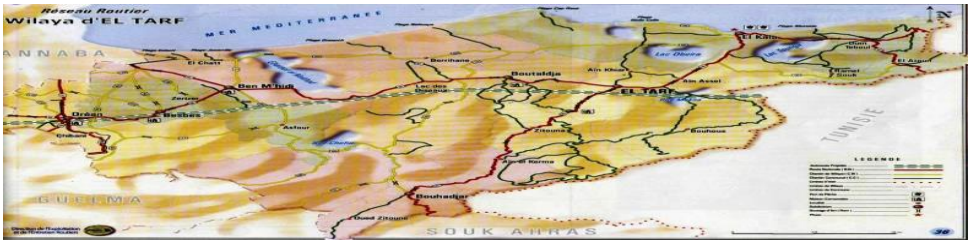

Source : www.ouarsenis.com/ara/project_info/193.html

يعد مشروع الشطر الأخير قيد الانجاز من الطريق السيار شرق - غرب من المتطلبات الأساسية لمختلف جوانب التنمية الاقتصادية لمنطقة القالة نظرا لما توفره تلك المشروعات السياحية المقترحة بوضعها كجانب مهم من جوانب البنية الأساسية في الدولة من خدمات جلية للأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث أن هذا الشطر الأخير الذي طال انتظاره ، صار الآن يتجسد كحقيقة ميدانية وتبين التقديرات الأولية للمشروع أن هذا الأخير يتقدم بكيفية بطيئة ومتقنة إلى يومنا هذا حيث يجب تكملته في اقرب وقت نظرا لما تحتاجه تلك المنطقة من تنمية اجتماعية و محلية خاصة انه يُمكّن أيضاً من فك العزلة عن جهة تحظى بقدرات اقتصادية عالية فضلاً عن ربط قطبين سياحيين هامين بمدينة القالة الساحلية ، التي تزخر بشواطئها الجذابة، وميناءها التجاري وبلدية بوحجار التابعة لولاية الطارف ، التي تسخر بمياهها المعدنية الجبلية وحماماتها الساخنة المعالجة للعديد من الأمراض لاسيما تلك الغابات والمناظر الطبيعية الخلابة لبحيرة الطيور، وغيرها من المناطق المريحة وسوف يساهم المشروع بقسط كبير في تحسين مستوى السلامة

الطرقية وغيرها من المشاكل كتقليص المدة الزمنية للأسفار والخفض من تكاليف التنقل مما يساعد على التنمية المحلية و الاجتماعية بالمنطقة .[12]

كما أن إثراء المنتوج السياحي بمنطقة القالة في عدد من المنشآت السياحية و ذلك بتنويع أجهزة الإيواء من فنادق فخمة عالية الطراز وشقق فندقية وشبه فندقية ومنازل منفردة ذات جودة عالية وما يتطلب ذلك من مطاعم ومتاجر ومقاهي ودور الترفيه وفق معايير دولية عالمية ستبعث الحياة في المنطقة الحدودية الساحلية خصيصا منطقة القالة والمناطق النائية بالإضافة إلى شقق فندقية وشبه فندقية ومنازل منفردة ذات جودة عالية فإذا ما تم تفعيل الشطر الأخير من الطريق السيار بصورة مثلى سيستدعي حل كثير من مشكلات سكان مناطق البلديات النائية المجاورة لمدينة القالة ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لا تقلل من حجم ما يمكن أن يسهم به هذا النوع في الناتج المحلي الإجمالي في حال توفر الخدمات السياحية الكافية حيث يمكن من خلالها إعادة توظيف رؤوس الأموال الوطنية و التقليل من هدر العملة الصعبة خارج الوطن لدى الدول المجاورة بحثا عن أماكن سياحية أمنة بالقالة و كذلك توظيف الأيدي العاملة الجزائرية فعندما تؤدي تسهيلات النقل الجديدة على شطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار إلى زيادة الإنتاج السياحي يغدو صافي القيمة لهذا الإنتاج الإضافي المقياس الصحيح للمنافع الاقتصادية و الاجتماعية وغالبا ما يكون الاستثمار الجديد في تسهيلات النقل هو الاستثمار الوحيد الجديد لتحقيق الزيادة في الإنتاج السياحي وهذا ما يثير مشكلة تخصيص المنافع بين الاستثمار في تسهيلات النقل على شطر الطريق السريع الرابط بين الذرعان و الحدود التونسية الجزائرية والاستثمارات الأخرى كهذه المحطة الاستثمارية المقترحة اللازمة لزيادة الإنتاج السياحي والأفضل أن تنسب كل المنافع إلى إجمالي الاستثمار فإن الشطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار الذي سيكون بطبيعة الحال مفيدا ، سوف تترتب عنه آثار ايجابية على كامل المنطقة إذ أن الموقع الجغرافي لولايتي عنابة و القالة الشاطئية وإمكانياتها الطبيعية والسياحية ستجعل منها قطبا سياحيا يؤدي دورا اقتصاديا كبيرا كما يعتبر فضاء للتبادل وشراكة تجلب من خلالها المؤسسات الأجنبية التكنولوجيات الجديدة في مجال السياحة وتمنح الجزائريين فرصة للتكوين وعليه يجب على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تهيئة الأوضاع الحقيقية والصحيحة بالمناطق الساحلية الشاطئية وتبني بعض الأسس من اجل إرساء ثقافة سياحية فعالة تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمناطق خصيصا بمنطقة القالة الشاطئية و منطقة بوحجار الجبلية لأجل تشجيع التسويق السياحي لكون أن تدفقات هذا الأخير الواردة مرهونة بمدى فعالية مستوى أدائه مع دول الجوار كتونس ذلك انه سيؤثر شطر الأخير قيد الانجاز بشكل اكبر على أسلوب الحياة وعلى التطور السياحي و الاقتصادي في ولاية الطارف و ما جاورها وخصوصا انه سيساهم في زيادة

معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة من خلال ربط المناطق النائية و البعيدة وهذا من شانه سيؤثر على قدرات المنطقة السكانية حيث سيرفع من مستوى أدائهم العملي السياحي في المستقبل ذلك انه سيتبلور في زيادة القيمة الاقتصادية لكل من عنصر العمل و أسلوب الفن الإنتاجي المستخدم في العملية السياحية كما نرى أن شطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار محركا قويا لتنمية المنطقة طالما أنه يسمح بإنعاش المجال السياحي و الآلة الاقتصادية بحيث يعد ذو رفاهية كبيرة باحتوائه على طريق مزدوج كما سيمكن مستعمليه من ربح الوقت بحيث يقلص مدة الرحلة لمن يعتبر أن الوقت من ذهب وبالتالي يعطي دفعا قويا وحركية للتبادلات بين مختلف مناطق الولاية و الولايات الأخرى المجاورة كما من شأنه النهوض بالسياحة المحلية الوطنية بالمنطقة المدروسة فسيقوم بتسهيل التواصل وتأمين التنقلات لحركة السواح سواء أجانب أو محليين بين المناطق السياحية المختلفة والمناطق الأثرية بالمنطقة بما يخدم النشاط السياحي كما سيجد الجزائريون والأجانب متعتهم في إكتشاف جمال وثراء الطبيعة الجزائرية في تلك المنطقة الحدودية لما تتمتع و تزخر به منطقة القالة من الثروة البحرية المعروفة عالميا كالمرجان و غيرها ، فلا يمكن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من دون توفير البنية التحتية الأساسية و التي تتطلب قطاع نقل متطور فإن شطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار شرق - غرب لولاية الطارف سيلعب دورا كبيرا في تحقيق توازن إقليمي و تدعيم علاقات الترابط و التكامل الاقتصادي داخل القطاع الواحد أو فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للمنطقة بما سيؤدي إلى تعظيم الوفورات السياحية الداخلية و الخارجية حيث أن خدمات النقل عبر هذا الشطر الأخير قيد الانجاز لولاية الطارف سوف يسهم في تدعيم علاقات الترابط بين القطاعات الاقتصادية على سبيل المثال خلق و زيادة المنافع المكانية و الزمنية الأمر الذي سيجعل من المناطق الجبلية أكثر جاذبية مثل بلدية عين الكرمة التابعة لولاية الطارف المعروفة بحمام المياه المعدنية الطبيعية " حمام زعطوط " وسيدي طراد التابع لبلدية الزيتونة إضافة إلى حمام سيدي زايد الواقع ببلدية بوحجار التابعة لولاية الطارف و القريبة من الطارف مع تعزيز جل الثروات الوطنية مما سيساعد على إطلاق الاستثمار في هذه المناطق التي تعاني منذ فترة طويلة من غياب هذه البنية التحتية .

الخاتمة:

في الختام نستنتج بأن عملية تطبيق إدارة تنمية فاعلة في ولايات الوطن تستدعي ترتيب الأولويات حسب احتياجات كل منطقة من المناطق النائية بجانب تحقيق النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإن هذه المحطة السياحية الاستثمارية المقترحة ستعمل على حل العديد من المشاكل إضافة لكونها غير مضرة بالبيئة حيث تسمى صناعة بلا دخان لأن المجتمعات البشرية في تغير حضاري مستمر و العالم اليوم سريع التغيير في كافة المجالات العلمية و التكنولوجية حيث إقامة مشروعات سياحية تنموية ذات طابع اجتماعي و ترقية أوجه الحياة البيئية والاجتماعية يعد ضرورة حتمية لتنمية النشاط الاقتصادي السياحي إذا ما تم تفعيلها بصورة مثلى ما يستدعي حل كثير من مشكلات سكان منطقة القالة و ما يحاذيها كالمناطق الحدودية فكان من ضمن اهتماماتنا في هذا المقال هو محاولة إبراز انه لا يمكن اعتبار تنمية المناطق الساحلية الحدودية شاملة دون إعادة الاعتبار إلى تفعيل دور المشروعات الاستثمارية السياحية لتلك المناطق النائية حيث نسعى من وراء تقديم هذا الاقتراح إلى توفير العمل المنتج لكل من يحتاج إليه في كافة السياقات وذلك من خلال دعم منطقة القالة بمشروع المحطة السياحي الاستثماري الاجتماعي قصد تفعيل آلية التدخل لتحريك الأقاليم النائية في إطار برنامج دعم التجديد السياحي فظل موضوع تنمية المناطق الساحلية وإدارتها حتمية و ليس خيار إذ تحتاج الى اتخاذ تدابير و توفير الإمكانيات الضرورية لتسريع وتيرة التنمية المحلية الشاملة و المستدامة فتنمية المناطق الساحلية الحدودية تعد بندا من بنود سياسات تكامل المجتمعات إقليميا لمجابهة مختلف المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية حيث يعتبر موضوع تنمية منطقة القالة الساحلية الحدودية مشكلة أصبحت تتطلب تفكير على مستوى النظري و التطبيقي حيث إن إدارة التنمية السياحية للمناطق السياحية النائية هي إدارة السياسات والبرامج والمشروعات العامة ذات الطابع الاجتماعي التي تخدم أغراض تنمية المناطق الحدودية و المتمثلة في تنشيط وتسهيل برامج تنموية سياحية محددة بغية إحداث حراك اجتماعي ونهضة اقتصادية من خلال التغيير والابتكار على نحو فعّال وجاذب للمواطنين في المناطق الساحلية الشاطئية حيث تعد محطة القالة السياحية كنموذج للمشاريع التنافسية العالمية من القضايا المهمة التي ستواجه تحديات عديدة و قد تعترضها الكثير من الإشكالات خاصة في مجال تنفيذ إدارة هذه المشروعات التنموية السياحية بسبب قلة التمويل وضعف الكفاءات الإدارية هذا من شانه سيؤثر على عملية تنمية هذه المنطقة بالذات لما له من دور فعال في الاستقرار الاقتصادي مستقبلا من خلال توحيد الجهود والطاقات للعمل على تطوير منطقة القالة و ما يجاورها لتواكب ركب المجتمعات المتقدمة في المجال السياحي والجزائر كدولة ذات مقومات سياحية طبيعية تمتلك تراث طبيعي و تقليدي و

تاريخي عليها أن تبلغ مستوى الارتقاء بهذا الأداء في المستقبل لأجل تطوير و النهوض بهذا المشروع العملاق بمنطقة القالة الساحلية بغية مواجهة المعيقات و جل العراقيل التي ستحول دون تطويره من خلال توظيف واستغلال تلك المقومات في المناطق الساحلية الحدودية الشرقية محل الدراسة.

حيث تبين لنا في الأخير بان موضوع اقتراح المحطة السياحية كنموذج للمشاريع التنافسية العالمية الذي يعد من بين مواضيع الساعة والذي يعتبر حديثا نسبيا و يحتاج إلى البحث و الدراسة لإزالة الكثير من جوانب اللبس و الغموض في هذا المجال نظرا لتهميش المناطق النائية الساحلية كمدينة القالة و غيرها من المدن الساحلية الأخرى ضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

الهوامش والمراجع :

1- من إعداد الباحثان بناءا على تقديرات محتملة تخص المنطقة محل الدراسة .

2 من إعداد الباحثان بناءا على تقديرات محتملة تخص المنطقة محل الدراسة .

3-Belair G., "Structure, fonctionnement et perspective de gestion de quatre éco complexe lacustres et marécageux (El Kala, Est Algérien)", Thèse de Doctorat, université de Montpellier 2, 1990 , p 128.

4- من إعداد الباحثان بناءا على تقديرات مقترحة تخص المنطقة محل الدراسة .

5- سعد طه علام (2003) ، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات ، القاهرة ، ص210 .

6- إسماعيل محمد السيد ، (1993) ، المدخل المنهجي في دراسة جدوى المشروع ، المكتب العربي الحديث ، ص 334 .

7- من إعداد الباحثان بناءا على معطيات و بيانات حول دراسة جدوى مشاريع استثمارية عمومية .

8- أبو رمان، أسعد، و الراوي، عادل، (2009)، السياحة في الأردن: الأسس العلمية، المقومات، الأسواق، الجدوى، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، ص 145

9- إعداد الباحثان بناءا على تقديرات مقترحة تخص دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية.

10- أبو رمان، أسعد، و الراوي، عادل، (2009)، مرجع سبق ذكره ، ص 149

11- http://www.eldjoumhouria.dz/article.php?id=3961.

12- http://www.eldjoumhouria.dz/article.php?id=3961.